سياسة الادارة البريطانية في جنوب السودان ١٩٢٢ – ١٩٥٥

أ .د. حسان ريكان خلف أ .د. عبد الستار جعيجر عبد
الجامعة العراقية- كلية الآداب جامعة الانبار- كلية التربية للعلوم الانسانية

المستخلص

اتبعت الادارة البريطانية في جنوب السودان سياسة تهدف الى شق وحدة الصف الوطني مع أنباء الشمال تمهيداً لعزله بشكل تام ، وقد استغلت الوضع المتردي الذي كان عليه الجنوبيون وحرمان شمل كافة جوانب الحياة ، وقد تعاونت الادارة مع الارساليات الاجنبية التي وصلت الى الجنوب ولا سيما البريطانية على تنفيذ تلك السياسة ، وكانت الغاية منها فصل جنوب السودان عن شماله .

سارت الادارة البريطانية على النهج الذي يمثل سياسة الحكومة البريطانية نفسها ، فبدأت بأنشاء المناطق المغلقة التي منعت بموجبها التواصل بين ابناء الجنوب والشمال ، لذلك مارست الارساليات دوراً سياسياً بدلاً من ممارسة دورها الحقيقي الذي اوهمت فيه الجنوبيين وهو المساهمة في تطوير الجنوب وتقديم الخدمات الانسانية الى أبنائه ، ومن هنا جاء اختيارنا لهذا العنوان لتسليط الضوء على طبيعة السياسة التي اتبعتها الادارة البريطانية في الجنوب وكانت البداية بعام ١٩٢٢ وهو اصدارها قانون المناطق المغلقة لعزل الجنوب عن الشمال وانتهى البحث بعام ١٩٥٥ الذي حصل فيه التمرد بجنوب السودان ، فكان ذلك إحدى ثمار تلك السياسة ، ومحاور البحث تبين ذلك جلياً .

الكلمات المفتاحية: بريطانيا، السودان، سياسة.

The policy of the British administration in southern Sudan 1922 - 1955

Prf. Dr. Hassan R. Khalaf Prf. Dr. Abdulsatar J. Abid
Al-Iraqiya University- College of Arts
University of Anbar- College of Education for Humanities
ed.abdul-sattarjaijer@uoanbar.edu.iq

Abstract

Policy of British Administration in South Sudan 1922-1955 Profi Dr Hassan Rekan Chalaf- Al.Iraqia_Universily_College of Ar Prof.Dr. Abdul Satar Ji'eger Abd- Al-Anbar University.college of Edu British Administration in South Sudan followed apolicy aims to abrupt the

preparing isolation, it took. advantage of the bad situation, which Southermems Suffered like the ignorance and deprivation of all life's aspects, the administration cooperated with foreign missionaries that Came South unity of Nationdl line with the Sons of the north in especially the British ones to implement that policy, that aimed to isolate South Sudan From its North. British, Administration Followed the path of British Government iself, it initiatel the encbsed societies that prevented the Comunications betwey. the northe South, thas missionaries played akey node in seperating instead of practicCing its true role which is the contribution of developing South Sudan and enhance servicos to its people, Hence, choosing the title Came to Shad light Administration on the nature of policy followed by the British in the Sauth and the start back to 1922 by issuing the Law of endlosed Areas to isolate South From north, it ended in 1955 were mutiny took pace in southern Sudan, and thatwas one of the results of that policy, reserchs chapters would clarify this clearly.

Key words: Britain, Sudan, Policy.

سياسة الادارة البريطانية في جنوب السودان ١٩٢٢ – ١٩٥٥

اولاً : طبيعة السياسة التي اتبعتها بريطانيا في الجنوب ١٩٢٢ – ١٩٢٧

بعد اندلاع الثورة في مصر عام ١٩١٩[١] خشيت بريطانيا ان تنقل مؤثراتها الفكرية والثورية الى جنوب السودان وشماله ، لذلك اتبعت سياسة عزل المديريات الجنوبية عن المؤثرات الاسلامية وقامت بأبعاد الموظفين المصريين ، والسودانيين الشماليين عنها ، وعملت الادارة البريطانية على تحقيق فكرة فصل المناطق الجنوبية عن المناطق العربية في الشمال ، ورسمت الحدود بين مناطق الشمال والمناطق الاخرى في الجنوب ، وعملت على تحقيق فكرة دمج الاقاليم الزنجية مع الممتلكات البريطانية في أوغندا وشرق افريقيا[٢] .

وعملت الادارة البريطانية أيضاً على زرع التفرقة بين الشمال والجنوب من خلال تخصيص ارساليات وفقاً لرؤيتها اذ خصصت ارساليات لكل منطقة بما يتلائم مع ثقافتها ومذهبها الديني ولا سيما في المناطق الجنوب[٣] ، وقسمت السودان الى مناطق ادارية جديدة بهدف توزيع الارساليات التبشيرية عليها ، واتبعت سياسة اصدار المراسيم والتصاريح التي حدت من نشاط الشماليين في الجنوب ، اذ اعطت الحق فقط للتجار الاغنياء وذوو المهن

الخدمية بالعمل والعيش في الجنوب بشرط ان لا يرتدوا الملابس العربية ، وقد ارادت من وراء تلك السياسة القضاء على الهوية العربية الاسلامية في الجنوب[٤] .

لم تكتفِ الادارة البريطانية في الجنوب بتلك السياسة بل اصدرت في حزيران عام ١٩٢٢ قانون المناطق المغلقة (closed district)[٥] الذي اغلقت بموجبة الاقاليم الجنوبية بوجه الشماليين وأصبح دخولها على الذي يحمل تصريحاً خاصاً من الحاكم الاداري للاقاليم وأعطت لنفسها الحق في الغاء ذلك التصريح وقت ما تشاء وبدون اعطاء تبرير لذلك[٦] ونص القانون انه اذا ما انتهت مدة تصريح اي شخص سواء كان تاجراً او غيره فهو ملزم بمغادرة المنطقة على الفور ، وبناء على ذلك تم اقفال الاقليم الاستوائي واقليم النيل الاعلى ، واقليم منجالا ومنطقة السوباط ومناطق اخرى حددها القانون[٧] ، وكان الهدف من وراء اصدار ذلك القانون كما يبدو لنا هو منع الانتقال بين المديريات التي تتواجد فيها القبائل العربية المسلمة في الشمال والمناطق الجنوبية التي يدين اهلها بالوثنية او المسيحية ، وقد ارادت السلطات الادارية في الجنوب فصل المناطق الجنوبية وصغبها بثقافة جديدة مخالفة للثقافة العربية و ارادت بذلك محو الهوية الوطنية لأبناء الجنوب وفرض الثقافة الاوربية عليهم ، وخلق ثقافة خاصة بهم محلية انجليزية مسيحية .

شجعت الحكومة البريطانية في اذار عام ١٩٢٢ الارساليات التبشيرية ومنحتها مساعدات مالية لممارسة نشاطها في مجال التعليم والصحة ، فضلا عن تأكيدها على جعل اللغة الانكليزية اللغة الرسمية في الجنوب ، فكانت تهدف من خلال تلك السياسة القضاء على البنية الاجتماعية والحضارية والتاريخية للسودان ليكون منقسماً بالشكل الذي يكون فيه غير متجانس في اطار العلاقات القبلية[٨]

طلب السكرتير المدني في السودان السير هارولد ماكمايكل(Harold Macmichael)[٩] (١٨٨٢ – ١٩٦٩) في عام ١٩٢٥ من المديريات الجنوبية بتفضيل التجار المسيحيين والسوريين على العرب المسلمين في شمال السودان ، وكان الهدف من ذلك هو وضع القيود والعقبات امام اي محاولة للارتباط بين الجنوب والشمال فيما يخص حركة التجار ، يبدأن ذلك القانون فشل في تحقيق الهدف المرجو منهُ ولذلك أصدرت الادارة البريطانية في عام ١٩٢٦ قانون اخر لتصاريح التجارة جعل القيود على النشاط التجاري بين الشمال والجنوب اكثر صرامةً ، فمنع القانون اي تواجد للتجار العرب في الجنوب الا في

حالات خاصة جداً ، وقد وضع القانون عقوبات رادعه على المخالفين لهُ ، فالبند الرابع منه نص على :

((اي شخص يخالف شروط التصاريح يعرض نفسه للمحاكمة والسجن لمدة ستة اشهر أو غرامة تصل الى ١٠٠ جنيه مصري او بالغاء التصريح ...))[١٠]

بعد ان اتضحت اهداف الادارة الاستعمارية البريطانية عند اصدارها قانون عام ١٩٢٦ ، الذي منح الحق للحاكم العام في اختيار اي منطقة مغلقة وفقاً لقناعاتهِ الشخصية ، وكان لهُ الحق في عدم السماح لأي شخص بالدخول الى اي منطقة في الظروف التي يراها ملائمة [١١] ، وبذلك أصبح الجنوب وقفاً لذلك القانون مغلقاً في وجه الشمال ، والشمال متغلقاً امام الجنوبيين ، وكأن الامر اصبح للطرفين الدخول الى دولة أجنبية ، وبناءً على تلك السياسة أصبح السودانيون غرباء في بلدهم[١٢] .

اتخذت الحكومة البريطانية بعد ذلك خطوات أخرى لفصل الشمال عن الجنوب في ظل قانون المناطق المغلقة ، منها اقصاء الديانة الاسلامية في الجنوب وازالة كل ما يمت لها بصلة بما في ذلك الغاء المحاكم الشرعية ، وابعاد المسلمين عن الجنوب وإخراجهم بالقوة الى مناطق أخرى ، فضلا عن منع المسلمين من أبناء الشمال من مزاولة اي عمل في الجنوب ، وعدم الاعتراف بأسمائهم العربية فيما يخص ابناء الجنوب ، وارغامهم على اختيار اسماء اجنبية أخرى ، وقد اعطت الحكومة البريطانية للإرساليات التبشيرية الحق في تنفيذ تلك المهام[١٣] ولا غرابه لنا عندما نرى ان الجنوبيين الى يومنا هذا ينعتون بأسماء أجنبية لا تمت بصلة الى الاعراف وحضارة وتاريخ أبناء السودان ، وكلها مخلفات السياسة البريطانية في الجنوب .

عززت الادارة البريطانية في السودان بعد ذلك سياستها في الجنوب بأطلاق يد الارساليات البشرية لخدمة مصالحها الاستعمارية في البلاد ، اذ كانت تلك الارساليات عوناً لها في تنفيذ مخططاتها ، على الرغم من تظاهرهم بصدق نواياهم تجاه الجنوبيين من خلال تقديم الخدمات والرعاية الصحية لهم ، لذلك استخدموا اساليب المخادعة والتضليل للدخول الى قلوب العامة من الشعب السوداني ولا سيما في الجنوب ، اذ أنهم لا يمتلكون الوعي والادراك الكافي الذي يمكنهم من معرفة أكاذيب وخداع السياسة البريطانية في بلادهم والتي كانت تهدف الى تشوية حقيقة ابناء الجنوب وجعلهم تبعاً لها[١٤] .

لقد كانت الارساليات التبشيرية تدرك جيداً حقيقة الدور الاستعماري الذي أنيط بها وحرصت على تنفيذه بكل اخلاص ، لذلك حرصت على عدم الاتصال بين مواطني الشمال والجنوب ، ومما يؤكد قولنا التقرير الذي ارسلته الى الحكومه البريطانية والذي جاء فيه : ((ليس من الحصافة تجاهل خطر اتصال الشمال والجنوب عبر الممر المائي في منطقة السدود ، ويجب غلق الباب ، وان طلبة الجنوب الذين ينهون تعليمهم سوف يذهبون الى كلية غوردون (جامعة الخرطوم حاليا) في الخرطوم اذ يسود الدين الاسلامي))[١٥] . وقد استجابت الحكومة البريطانية لما تضمنهُ ذلك التقرير واوقفت الاتصال بين الشمال والجنوب [١٦] .

يتضح لنا مما تقدم ان الادارة البريطانية في السودان كانت على تنسيق متواصل مع الارساليات التبشيرية في تنفيذ مخططاتها الاستعمارية في جنوب السودان وبذلك استخدمت الارساليات اداة لها في تحقيق ذلك لانها الوسيلة لكسب قلوب الجنوبيين واستمالة عواطفهم عن طريق الخدمات التي كانت تقدمها لهم .

ثانياً : التعاون بين الادارة البريطانية والارساليات التبشيرية ١٩٢٧ – ١٩٤٥

عقدت الادارة البريطانية في الجنوب مؤتمر الرجاف (جوبا حالياً) في ٩نيسان عام ١٩٢٧ ، وكانت الغاية من انعقاده ان الادارة البريطانية في الجنوب تواجة صعوبة بالغة في التفاهم مع الطلبة كونهم ينتمون الى قبائل متعددة ومتنوعة في لهجاتها ، وأنها لا تريد تعليمهم باللغة العربية المستخدمة هناك عند اغلب القبائل ، لذلك وجهت الادارة البريطانية لعقد ذلك المؤتمر[١٧] ، الذي حضرهُ ٣٣ مندوباً عن الارساليات في اوغندا والكونغو ومدني ومدير المعهد الدولي للهجات والثقافة الافريقية[١٨] ، وممثل مدير الصحة والتعليم جي جي ماثيو (J G .Matthew .) والسكرتير الاداري للحكومة البريطانية جيمس ميلسون (James Melson) فضلاً عن الاداريين العاملين في المديريات الجنوبية[١٩] .

القى مدير معارف السودان كروفوت في الجلسة الاجتماعية خطاباً نيابةً عن الحاكم العام في السودان ، طلب فيه من الحضور التركيز على استعمال الحروف اللاتينية ، وان يستبعدوا الحروف العربية لأسباب عملية وسياسية ما دام المدرسون والتدريس يقوم به المبشرون الاوربيون ، وانهم لم يستطيعوا استعمال الحروف العربية في كل الاحوال[٢٠] .

ناقش المؤتمر اسباب استمرار تصاعد استعمال اللغة العربية بين الجنوبيين وضعف انتشار اللغة الانكليزية ، واختتم جلساته في ١٤ نيسان ١٩٢٧ ، وكانت أبرز مقرراته : تنمية

وتطوير اللهجات المحلية واللغة الانكليزية ، واستعمال شتى المعوقات للحيلولة دون انتشار اللغة العربية ، ومنع استعمال اللغة العربية في جنوب السودان لانها تفتح الباب امام انتشار الاسلام والتعريب، وكانت السنوات العشر التي تلت انعقاد المؤتمر مراحل تطبيق لمقرراته[٢١].

لقد تجاهل المؤتمر تماماً التعلم باللغة العربية او تدريسها ، فضلاً عن ذلك أنهُ لم يوجه الدعوة لحضور اي عربي من ابناء الشمال او الجنوب[٢٢] ، بل شجع على استخدام اللغة مقابل رفض استخدام اللغة العربية ، وتم اختيار ست لهجات محلية هي لهجات الدينكا و النوير الباري واللاتوكا و الشلك والزاندي ، لتكون لهجات التعليم في المرحلة الاولية ، ورفض اللغة العربية بادعاء انها تؤدي الى انتشار الاسلام في الجنوب ، وتؤدي بالتالي الى تعريبه ، وذلك ما كانت ترفضه الادارة البريطانية[٢٣] .

نستنتج مما تقدم ان الهدف من وراء عقد المؤتمر هو استبعاد اللغة العربية كونها إحدى لغات المستخدمة في الجنوب ، وشجع الجنوبيين على التمسك بلغاتهم المحلية ، واستخدام الانكليزية في المعاملات الرسمية ، وبالتالي تحقيق مخطط الانفصال لأهالي الجنوب عن أخوانهم في الشمال مما اسهم فيما بعد في تفكيك المجتمع السوداني وذلك ما كانت تصبو إليه الادارة البريطانية في جنوب السودان.

سارت الادارة البريطانية في السودان باتجاه فصل الجنوب بعد ان هيأت الاجواء المناسبة لتحقيقة ، وتم ذلك بجهود الارساليات التبشيرية ، بيد ان القائمين على تنفيذ السياسة الجنوبية اتفقوا ان التحضيرات لتنفيذ ذلك المخطط لم تكن ناجحة ، وحذر البعض من ترك عملية تعليم الصغار في يد الروم الكاثوليك لان المبشرين عملوا على تدمير التقاليد المحلية ، فضلاً عن ذلك ان التلاميذ الذين يتلقون التعليم في المدارس التبشيرية رفضوا العودة الى اماكن سكناهم ومواصلة الحياة التي اعتادوا عليها في مناطقهم ، وكان ذلك مصدر قلق للسياسة البريطانية في الجنوب[٢٤] .

كانت تلك المخاوف سبباً في وضع هارولد ماكمايكل مخططاً جديداً للسياسة البريطانية في الجنوب كونه المسؤول التنفيذي المباشر للحكومة البريطانية في السودان ، وعليه رفع مذكرة الى حكومته في لندن في ١٠ آب عام ١٩٢٨ أوضح فيها ابرز المشكلات التي واجهتها الادارة البريطانية في الجنوب ، ذكر فيها : ((المشكلة هل نشجع انتشار اللغة

العربية في الجنوب كلفه مشتركة بين الطبقة الحاكمة والمحكومين ، او تقاومها اسس سياسية))؟

ورأى ماكمايكل ان ذلك يعني ((ذر البارود بجوار مخزن البارود او زرع الاعشاب الضارة لأنها تنمو بسرعة اكبر من سرعة نمو الحبوب))[٢٥] .

كما ارسل مذكرة أخرى الى حكام الاقاليم الجنوبية في ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٣٠ ، يدعوهم الى عدم الخروج عن توجيهات السياسة البريطانية الواجب اتباعها في الجنوب وهي المحافظة على العادات والتقاليد الموروثة والمعتقدات السائدة لان تنويرهم وتثقيفهم يقودهم الى التمرد على السياسة البريطانية في الجنوب[٢٦] ، ويبدو لنا ان الغاية من تلك السياسة هي عدم الانفتاح والتواصل مع ابناء الشمال مما يجعلهم متمسكين بثقافتهم وافكارهم وبذلك يكونوا منقادين للادارة البريطانية في الجنوب .

وبناءً على السياسة التي انتهجها ماكمايكل تم تهجير القبائل المتواجدة في مناطق التماس مع قبائل كردفان و دارفور ، ومنع جميع مظاهر الاختلاط بين الشماليين والجنوبيين ، فضلاً عن محاربة الثقافة العربية الاسلامية في المناطق الجنوبية ، وحذر مفتش بحر الغزل التجار من بيع الازياء العربية ، ومنع خياطة الملابس العربية الشعبية ، واجبر الذين تسموا بأسماء عربية على استبدالها بأسماء اجنبية[٢٧] .

دعا ماكمايكل الى ضرورة وضع جداول لمعرفة تزايد او انخفاض اعداد غير المسلمين الذين عملوا في الحكومة ومدى استخدامهم للغة الانكليزية ، فضلاً عن اجراء احصاء لعدد المدارس الحكومية ومقدار الاموال المخصصة للأنفاق على التعليم ، ومدى التقدم في اصدار الكتب التي طبعت باللغات المحلية [٢٨] ، واوصى في مذكراته التي وجهها الى الادارات المتصلة به ضرورة تنفيذها ولا سيما حكام الاقاليم في المناطق الجنوبية ، والجمعيات التبشيرية المسيحية [٢٩] ، وطلب تصفية الوجهاء العرب الذين كان لهم ثقلاً اجتماعياً في الجنوب ، وان يحل الموظفين من ابناء الجنوب محل الموظفين الشماليين ، وأوصى بالإسراع بتدريب الجنوبيين على الاعمال الفنية في الزراعة والمهن الاخرى ليحلوا محل الشماليين[٣٠] .

شجعت الادارة البريطانية في الجنوب على تعزيز التعليم والتدريب وفقاً لبرنامجها الذي وضعتهُ ، وقد شهدت الاعوام ما بين (١٩٣٣ – ١٩٣٨) اجتماعات مكثفة بين ممثلي

مصلحة التعليم والجمعيات البشرية بهدف زيادة التسهيلات لتلك الارساليات ، وضاعفت الادارة البريطانية من ميزانية التعليم في الجنوب وتضاعفت اعداد المدارس فيه ، مقابل ذلك ابعدت العناصر الشمالية لترسيخ التعليم المسيحي في الجنوب [٣١] ، وكانت تبتغي ابعاد اللغة العربية وتشكيل هوية في الجنوب مغايرة لهوية الشمال تمهيداً لوضع الاساس لدولة نصرانية في الجنوب ولذلك قامت الادارة البريطانية بفتح مدارس تلقن التلاميذ تعاليم الديانة المسيحية[٣٢] .

ومن جانب اخر ، سعت الحكومة البريطانية الى اتباع اساليب اخرى منها اثارة الخلافات القبلية في السودان ، اذ صنفت السكان الى اعراق واصول مختلفة ، عربية وغير عربية ، واعطت الارساليات صلاحيات كبيرة في رسم السياسة التعليمية والصحية والاجتماعية في السودان ، وفتحت الادارة البريطانية ابواب الجنوب للتبشير بالمسيحية بشكل كبير[٣٣] ، وكانت تهدف من وراء ذلك كما يتضح لنا ابعاد الجنوب عن دائرة تأثير الشمال من حيث اللغة والثقافة والروابط الاجتماعية التي تجمعهم كأبناء بلدٍ واحد .

شهدت السودان بعد تعيين السير جورج ستيوارت سايمز[٣٤] (George stuart symes) حاكماً عاماً على البلاد في عام ١٩٣٤ بداية عهد جديد ، اذ كان جل اهتمامه في مجال التعليم ، وقد كانت سياسته في ذلك المجال أكثر تحرراً من سياسة الذين سبقوه في المنصب ، لذلك شجع على دخول اعداد من السودانيين لبريطانيا ، وأرسل بعثات منهم للدراسة في جامعات بريطانيا وبيروت ، واسس نادي ثقافي ، وقد وجدت سياسته ترحيباً واسعاً من جانب المثقفين السودانيين ، وقد خلقت تلك الاجواء بوادر لظهور وتطور الحركة الوطنية في سنوات لاحقة[٣٥]، ولكن سايمز كان مقيداً بتنفيذ رغبات الارساليات وقفاً لتوجيهات الادارة البريطانية ، لا سيما وان التعليم المسيحي كان يعد عنصراً هاماً لأعداد الاداريين من وجهة نظر الحكومة البريطانية[٣٦] .

واجه الحكم البريطاني صعوبات خلال تواجده في جنوب السودان من ابرزها مشكلة طرد المبشرين الايطاليين من جنوب السودان ، والتي اعترض عليها الا انه لم يفلح في ثني رجال الحكومة البريطانية والارساليات التبشيرية البريطانية والامريكية عن تنفيذ ذلك القرار ، رغم ان سايمز كان يرى ان التعاون مع الارساليات المتنوعة هو الحل الامثل لمشكلة التعليم

المتدني في الجنوب ، وقد ساعدت تلك المشكلة في عرقلة جهوده بتنفيذ سياسته التعليمية في الجنوب[٣٧]

ومن الجدير بالإشارة ان جذور قرار طرد المبشرين الايطاليين يعود الى القرار الذي اتخذته السلطات الايطالية بعد غزوها الحبشة عام ١٩٣٥[٣٨] ، واصدارها تعليمات للسفارة البريطانية في اثيوبيا بترحيل المبشرين التابعين للإرساليات البريطانية خارج البلاد ، بعد ان تم تجريدهم من كافة ممتلكاتهم ، فضلاً عن أراء اخرى ابرزها قيام اعضاء الارساليات البريطانية بحملات دعائية مضادة للغزو الايطالي للحبشة[٣٩] .

ادى اغلاق مراكز التبشير الايطالية الاربعة في عام ١٩٣٨ الى تعطيل نشاط المدارس الكاثوليكية في المديرية الاستوائية ، وقد حاولت المديرية معالجة فشل المدرسين المحليين الذين تولوا ادارة المدارس عن طريق اعارة عدد من المدرسين من اوغندا ، الا ان الادارة البريطانية أبدت تحفظها على تلك الخطوة ، واستمرت مدارس الارساليات الايطالية معطلة حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) وبعدها بدأ المبشرون الايطاليون بالعودة الى مراكزهم بالتدريج ، وقد أثر ذلك الابعاد سلبياً على الواقع التعليمي في جنوب السودان [٤٠].

ثالثاً : الادارة البريطانية في الجنوب بعد ا نتهاء الحرب العالمية الثانية حتى عام١٩٥٢

كانت السياسة البريطانية في جنوب السودان سبباً رئيساً في خلق واقع متخلف فيه ، وعملت على تكريسه في المجالات الاقتصادية والتعليمية من خلال رفض الاتصال بين الجنوب والشمال ، وأدت تلك السياسة الى تأخر نشوء وتطور الحركات السياسية في الجنوب مقارنة مع الشمال [٤١] ، وكانت أول محاولة لتشكيل حزب سياسي جنوبي في عام ١٩٤٨ عندما قام آدم ادهم النائب في البرلمان عن دائرة ام درمان لمحاولة لتشكيل حزب الوحدة السودانية وسعى الى ضم الجنوبيين إليه وقد اطلق على الجبهة السياسية اسم (الكتلة السوداء) اذا استطاع كسب عدد من الجنوبيين الا انهم تراجعوا عندما واجهتهم مسألة دفع الاشتراكات للحزب[٤٢] ، ولم يكتب لها النجاح في مواصلة عملها[٤٣] ، اتفقت الارساليات التبشيرية والحكومية البريطانية على تخريج كوادر جنوبية قادرة على قيادة العمل السياسي عن طريق التعليم الكنيسي فضلاً عن ايجاد الكوادر السياسية ، ولذلك بدأت الادارة البريطانية بتدريب

القيادات الجنوبية على ممارسة العمل السياسي من خلال تدريبهم على النشاط السياسي لغرض اعداد قادة جنوبيين قادرين على ممارسة المسؤوليات السياسية في البلاد، اذ بدأت معهم في مجال مجالس المدن وسعت الى تدريبهم على ممارسة الحكم والسلطة تدريجياً والانخراط في العمل السياسي(٤٤) .

اهتمت الدول الاروبية بنشاط المبشرين ودفعتهم لنشر المسيحية في جنوب السودان ، فضلاً عن اهتمامها بالحركة الحزبية الجنوبية وبالمقابل لم يعر المجتمع السوداني الشمالي اهمية لنشاط الاحزاب الجنوبية وخطورتها على مستقبل السودان السياسي ، اذ كان حزب الاحرار الجنوبي(٤٥) الذي تزعمه بوث ديو وينتمي الى قبيلة النوير ، قد تشبع بروح عدائية لكل ماهو شمالي نتيجة لتأثره بأفكار الارساليات التبشيرية في جنوب السودان ، وكان ديو وحزبه يطالبان بنظام فيدرالي للجنوب منذ نشأة الحزب ، واعلن عن توجهاته صراحة في برلمان الحكم الذاتي ، وفي الوقت نفسه كانت الاحزاب الشمالية تنظر الى مشكلة الجنوب على انها ورقة رابحة خلال المزايدات السياسية بينها وتزايد عليها في الانتخابات التي خاضتها لكسب مناصرين للاحزاب ، وتلك الاوضاع دفعت بالمشكلة الى التصاعد المستمر والتمسك بنظام حكم جديد لم يشهدهُ ابناء الجنوب(٤٦) .

لم تلتفت الاحزاب الشمالية الى الاوضاع في جنوب السودان في اطار نشر الديانه المسيحية ، ولم تدرك ان البنية الثقافية للجنوب بدأت بالتغيير ، وان الثقافة الجديدة التي دخلت الى جنوب السودان ، نجحت في فقدان الهوية الجنوبية وبدأت بالظهور في أطار البرامج الحزبية ، بيد ان الساسة الشماليين خططوا سياسياً لكسب القوى السياسية الجنوبية لصالح السودان عامة للوصول الى الاستقلال ، ولم يدركوا ان الدول الاستعمارية التي لها مصالح خاصة في الجنوب لها نظرة استشراق للمستقبل ولذلك اكدت على ضرورة ايجاد كوادر سياسية جنوبية لمواجهة الساسة الشماليين ، والمطالبة بحقوقهم من خلال المشاركة في القرار السياسي للسودان(٤٧) .

لم تكن تلك الاوضاع الجديدة في جنوب السودان مصدر قلق لساسة مصر او النخب السياسية في شمال السودان ، لانهم كانوا على يقين ان الشعب السوداني سيختار الوحدة مع مصر ، وذلك يعني ان القوى السياسية في الشمال لم تدرك المتغيرات التي حدثت على الساحة الجنوبية منها بروز افكار وقناعات جديدة طرحتها القوى السياسية الجنوبية التي

تعلمت في المدارس التبشيرية[٤٨] ، والذين أدركوا بعد ان خرجوا من الطوق لا يجب ان يهمشوا في اطار مستقبلهم السياسي الذي يرتبط بتقديرمصير جنوب السودان[٤٩] .

كان النشاط العام لحزب الاحرار الجنوبي هو التحالف مع حزب الأمة [٥٠] المؤيد للرؤية البريطانية في الانفصال عن مصر وكانت الجذور الفكرية لقيادات حزب الاحرار الجنوبي ، قد انطلقت من خلال التعليم في مدارس الارساليات التبشيرية ، بينما نبعت الجذور الفكرية لرؤية حزب الامة السوداني من المنهل الاسلامي ، وكراهية قيادته للتواجد المصري في السودان ، وقد اتبعت بريطانيا سياسة واضحة نحو الشمال والجنوب ، ولكن الجنوبيين كانوا ينظرون الى الحكومة الشمالية على انها حكومة معادية لهم[٥١] .

دعم المبشرون في الجنوب الرؤية السياسية الجديدة التي طالبت بالفدرالية ، فكان الساسة الجنوبيين ادركوا ان استقلال السودان يؤدي في النهاية الى سيطرة الحكومة السودانية على الحكم في الجنوب ، وان التواجد الحكومي في الجنوب قد يساعد على نشر الثقافة العربية الاسلامية ، ولذلك ساندت القيادات الجنوبية حزب الاحرار الجنوبي ، ولم تكن التيارات السياسية للمبشرين تدعم توجيهات حزب الاحرار الجنوبي في اطار المطالبة بالفيدرالية نظاماً للحكم فحسب ، بل كانت تخطط برؤية استراتيجية عن تصورها لمستقبل الجنوب ما بعد الاستقلال[٥٢] .

يتضح لنا مما تقدم ان جهود الارساليات التبشيرية في جنوب السودان قد اسهمت في غرس مفاهيم التفرقة والكراهية بين شطري البلاد ، وقد توجت جهودها بتأسيس الاحزاب الجنوبية بعد ان هيأت كوادرها للمشاركة في العمل السياسي لتكون نداً للأحزاب الشمالية .

رابعاً : الاحداث السياسية في الجنوب ١٩٥٢ – ١٩٥٥ والموقف الداخلي منها

أرسلت الحكومة المصرية مذكرة الى الحكومة البريطانية في ٢ تشرين الثاني عام ١٩٥٢ اقترحت فيها تشكيل لجنة من خمسة اعضاء ، عضو مصري وعضو بريطاني وعضويين سودانيين وعضو من دولة محايدة (الهند او باكستان) وان تشكل لجنة سودانية تكون مهمتها الاسراع في سودنة الادارة والشرطة وقوة الدفاع السودانية[٥٣] ، وطالبت بزيادة عدد الدوائر الانتخابية ، وان تشكل جمعية تأسيسية مهمتها تقرير مصير السودان[٥٤] .

شعرت الادارة البريطانية في السودان بالمأزق بسبب المذكرة المصرية ولهذا كتب جيمس روبرتسون السكرتير الاداري رسالة الى زعماء السودان السياسيين ، اشار فيها الى

الخلاف حول المقترحات المصرية ومخالفتها للاتفاق مع الاحزاب السودانية ، وان الاحزاب السودانية لم يأخذ رأيها في المذكرة المصرية ، ولم تجد رسالة روبرتسون استجابة من الاطراف السياسية السودانية[٥٥] .

بدأت المفاوضات البريطانية المصرية حول السودان في القاهرة في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢[٥٦] ، ولم يشترك فيها السكرتير الاداري للسودان الذي وصل القاهرة منذ ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٢ برفقة السفير البريطاني ، رالف ستيفنسون(Ralef Stevenson)[٥٧] ، وكان السكرتير الاداري في السودان يرى أهمية اصدار بيان مشترك من الجانبين البريطاني والمصري يقر بالحكم الذاتي وتقرير المصير[٥٨] ، وضرورة اجراء انتخابات واعطائها الاولوية ، وهي الافكار ذاتها التي طرحها ستيفنسون مع الجانب المصري[٥٩] .

أصبح ابعاد الرأي الجنوبي اسلوباً متبعاً لدى الساسة الشماليين ، وذلك تم اثباته بعد توقيع اتفاقية تقرير مصير السودان في ١٢ شباط ١٩٥٣ ، وقد حضر عن الحكومة المصريه الرئيس المصري محمد نجيب ووزير الخارجية محمود فوزي ، وعن الحكومة البريطانية رالف ستيفنسون السفير البريطاني في القاهرة ، وتم منح الحاكم العام للسودان السلطه الدستورية العليا داخل السودان خلال فترة الانتقال ، ويمارس سلطاته وفقاً لقانون الحكم الذاتي ، بمعاونة لجنة خماسية سميت بلجنة الحاكم العام ، وانبثقت عنها لجنة بمقتضى المادة الثامنة من اتفاقية الحكم الذاتي سميت (لجنة السودنه) للقيام بسودنة الوظائف الادارية والشرطة والدفاع وغير ذلك من الوظائف العامة ، وفي مدة لاتتجاوز ثلاثة اعوام[٦٠] .

اثارت لجنة السودنة اعتراضات من السياسيين الجنوبيين ، ولذلك عقد حزب الاحرار الجنوبي مؤتمراً في أب عام ١٩٥٤ ، ركز فيه على تطبيق برنامج السودنة في الجنوب ، ورأى أهمية تغير الموظفين الشماليين في الجنوب بموظفين جنوبيين ، على ان ترفع مطالب الجنوب فيما يتعلق بالسودنة الى الحكومة السودانية وفي حال رفضها يكون لزاماً الغاء اتفاقية الوحدة مع الشمال[٦١] ، واصبحت مقترحات وافكار حزب الاحرار الجنوبي تتناقل بين اوساط الجنوبيين الذين عارض اغلبهم تلك الافكار كونها سياسة تؤدي الى الانفصال ، وبناءً على ذلك تعهدت الحكومة السودانية بمنح الجنوب أولوية في الوظائف الادارية ، وتبين فيما بعد انها محاولة لتهدئة المعارضة الجنوبية للمحافظة على الامن والاستقرار في البلاد[٦٢] .

اتبع الموظفون الاداريون عن الجانب البريطاني اساليب خبيثة تهدف الى التصادم بين الشماليين والجنوبيين ، ومن تلك الاساليب ، فقد اشيع في نهاية عام ١٩٥٤ ان قبيلة الباريا تريد الهجوم على الشماليين الذين يسكنون جوبا ، وقد أشارت الصحف السودانية الى انها إحدى مؤامرات الاداريين البريطانيين في جنوب السودان وتشجيع من الارساليات التبشيرية ، وشكلت حكومة السودان لجنة تحقيقية خلصت بأن أحداث الشغب في الجنوب هو دور المفتش البريطاني إريك هوسي(Eric Hussey) والارساليات التبشيرية لتأليب القبائل الجنوبية على الشماليين ، واستندت اللجنة على شهادات التجار الشماليين[٦٣] .

كان الاداريون الشماليون لهم علم مسبق بوجود مخططات في الجنوب تهدف الى انهيار دستوري يفضي الى نقض اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير مصير جنوب السودان ، مما أثر على طريقة ادارتهم فيه ، فكان الاداريون يتدخلون في اختيار اعضاء المجالس المحلية والريفية وفي قرارات المحاكم ، لذلك طالب النواب الجنوبيون وزارة الداخلية باللجوء الى نظام الانتخاب لاختيار اعضاء المجالس والمحاكم في البلاد ، وقد ترك الامر للاداريين الشماليين مهمة اختيار الاعضاء الجدد ، وكان اغلبهم من الموالين للحكومة السودانية[٦٤] .

ركز الاداريون الشماليين جل اهتمامهم بالتعليم في الجنوب ، لذلك عملوا على اعادة هيكلية التعليم وانشاء مدارس جديدة وبدأوا تدريجياً بالتخلي عن مدارس الارساليات التبشيرية التي كانت اعدادها كثيرة مقارنةً مع المدارس الحكومية هناك ، وتوقع الاداريون ان تلك الخطوة تسهم في تطور الجنوب التعليمي والثقافي والاجتماعي ، وكان من ثمار جهودهم تأسيس اول مدرسة حكومية وسطى بعطار في اواخر عام ١٩٥٣ ، فضلاً عن مدرسة ثانوية اخرى في رمبيك في اذار عام ١٩٥٤ ، بيد ان جهدهم في مجال التعليم لم يكن فاعلاً ، واسهمت الحكومة السودانية في تطوير مجالات اخرى منها تشكيل لجنة لأعمار الجنوب ، والبحث عن موارد جديدة تسهم في تعزيز اقتصاد السودان ، وصرح ابراهيم احمد وزير المالية للصحف السودانية ان اموال التنمية تنفق على التعليم والصحة والطرق والكهرباء ، وذكر بأن الحكومة اهتمت باعمار الجنوب وانفقت على المشاريع التي اقيمت فيه بملايين الجنيهات[٦٥].

لم يشهد السودان استقرارا من الناحية السياسية طيلة الفترة الماضية ولذلك انفجرت الاوضاع في جنوب السودان منذ مطلع عام ١٩٥٥[٦٦] ، ففي ٣ أذار عام ١٩٥٥ تظاهر العمال في غرب الاستوائية ، وفي الخرطوم اندلعت تظاهرات ضد زيارة الرئيس المصري محمد

نجيب ، فضلاً عن تظاهرات أخرى عمت اغلب المدن الجنوبية وشارك فيها رجال الشرطة ، وتلك كانت اشارات واضحة لعاصفة قادمة، وقد بدأت العاصفة بالفعل عندما تمردت الفرقة الاستوائية التابعة لقوة دفاع السودان في المدينة توريت في ٨ أب عام ١٩٥٥ التي انيط بها مهمة حراسة المديرية الاستوائية في حدود السودان الجنوبية ، وشمل التمرد مناطق جنوبية اخرى مثل جوبا ويي ويامبيو ومريدى [٦٧] وقد حدث التمرد عندما رفضت مجموعة من الوحدات العسكرية الجنوبية تنفيذ اوامر القائد الشمالي صلاح عبد الحاجد لذلك انفجر الوضع عندما اطلق ذلك القائد النار على سائقهِ الذي رفض الدخول الى سيارته ، وكانت تلك الحادثة سبباً في اشتعال النار بالجنوب عموماً ، وكانت تلك الفرقة مؤلفة من ١٧٧٠ جندياً تمرد منهم ١٣٧٠ جندياً[٦٨] .

استولى المتمردون على احدى البواخر التي كانت راسية في شاطئ مدينة جوبا وحاولوا الاستيلاء على مطاري جوبا و واو ، وقاموا بقتل المئات من الموظفين والتجار الشماليين[٦٩] ، واشترك الاهالي في تلك المذبحة للتعبير عن شعورهم بالإحباط واليأس حيال عدم تلبية الحكومة السودانية لمطالبيهم[٧٠] ، وقد ادركت الحكومة السودانية عدم قدرتها على قمع المتمردين لذلك طلبت مساعدة الحكومة البريطانية في الوقت الذي رفض فيه اسماعيل الازهري [٧١] ، رئيس الحكومة السودانية العرض المصري بارسال قوات مصرية واكتفوا بمساعدة بريطانيا ، وكان الازهري حريصاً على استبعاد مصر عن التدخل في شؤون السودان لأنها لها اطماع تتعلق بضم السودان وتحقيق حلم وحدة وادي النيل[٧٢] .

ودعا اسماعيل الازهري المتمردين في ٢٢ أب عام ١٩٥٥ للاستسلام ولكنهم رفضوا ذلك ، وطالبوا برحيل الجيش الشمالي من الجنوب ، وعقد اجتماع في اليوم التالي بين ممثلي الحكومة السودانية والمتمردين بالقرب من مدينة جوبا وتم الاتفاق على تسليم المتمردين مع اسلحتهم للحكومة في مدينة توريت في موعد اقصاه ٣٠ أب ١٩٥٥ ولكن لم ينفذ ذلك الاتفاق لتخوف المتمردين من انتقام الشماليين بعد انسحاب الجيش البريطاني من السودان[٧٣] .

تمكن المتمردون في الجنوب السوداني من فرض سيطرتهم لفترة اسبوعين ، وبعد وصول قوات الجيش السوداني قامت بانهاء التمرد ، واعلن الازهري في ٦ ايلول ١٩٥٥ عن استتباب الامن في الجنوب[٧٤] ، وأتهمت الحكومة السودانية مصر بتدبير ذلك التمرد كأداة

ضغط على البرلمان لارغامة على تغيير موقفهِ بخصوص استقلال السودان عن مصر وافشال مخططها بتحقيق وحدتها مع السودان واعلان (وحدة وادي النيل)[٧٥] .

وعلى الرغم من الاتهامات التي وجهت الى مصر بحصول التمرد في الجنوب ، الا انه لا توجد أدلة قاطعة تؤكد صحة ذلك ، وكانت الغاية من ذلك تأليب الرأي العام السوداني في الجنوب ضد حكومة الازهري ، وكان لبريطانيا الباع الطويل فيما حصل[٧٦] ، اذا استغلت الارساليات التبشيرية المتواجدة في جنوب السودان وما ترتب على سودنة الوظائف التي سبق الاشارة اليها لاثارة الاحقاد في نفوس الجنوبيين ، وادعت ان الشماليين قد استحوذوا على الوظائف الادارية دون اشتراك الجنوبيين[٧٧].

ومن جانب أخر استبعد بونا منوال الوزير الجنوبي السابق في الحكومة السودانية، ان يكون لمصر دورفي التمرد الذي حصل في جنوب السودان ، بل على العكس وجه شكره الى مصر لعدم تدخلها في الشؤون الداخلية للسودان وحرصها على أمن واستقرار السودان بعيداً عن تدخل الجانب البريطاني ، وقد اتهم النخبة الشمالية لمحاولة تهميش الجنوبيين وفرض ثقافتها ولغتها ودينها عليهم ، واستغلال ثرواتهم والتحكم بمقدراتهم بشكل عام[٧٨] .

كانت الحكومة البريطانية ومنذ البداية ضد فكرة وحدة السودان ، ومندا هو ديدن الدولة الاستعمارية على مر التاريخ اذ لايروق لها ان تتوحد الدولة التي تحتلها لان ذلك يحول دون تحقيق مصالحها الاستعمارية التي جاءت من اجلها ، ولذلك تعاونت إدارتها في الجنوب مع الارساليات التبشيرية في سبيل زرع فكرة الانفصال لدى بعض القادة الجنوبيين الذين تشبعت افكارهم بسياسة المبشرين وبذلك اصبحوا خاضعين لتوجيهاتهم [٧٩] وبناءً على مطاليب الجنوبيين قرر البرلمان السوداني الاستجابة لها في ١٩ كانون الاول عام ١٩٥٥ بعد عقد اجتماعات ، وتمخض عنها اقامة حكومة فيدرالية في جنوب السودان ، بيد ان الاوضاع في الجنوب بقت على ماهي عليه من عدم الاستقرار ، وعاشت الجنوبيين حالة من العزلة بسبب استمرار تدخل الارساليات التبشيرية في الشأن الجنوبي ، فضلاً عن قيام الإدارة البريطانية في الجنوب بأرسال العناصر الانفصالية الى الدول المجاورة مثل اوغندا وكينيا لتعزيز وجودها بين تلك الاطراف مما شكل دعماً للحركات الانفصالية التي شهدها جنوب السودان[٨٠] .

هكذا يتضح لنا مما تقدم دور الادارة البريطانية في جنوب السودان في الاسهام بتشجيع الحركات الانفصالية في الجنوب ، وقد اتخذت من الارساليات التبشيرية اداة لتنفيذ سياستها من خلال قيامها بتدريس الجنوبيين وزرع افكارها في اذهانهم ، ومنعهم من الاختلاط مع الشماليين لكي ينسلخوا عن هويتهم الوطنية ، وثقافتهم العربية وبذلك اصبح الجنوبيون خاضعين لتوجيهات الارساليات التي تتلقى الاوامر من الحكومة البريطانية .

الخاتمة والاستنتاج :

بعد الانتهاء من البحث الذي تناولنا فيه سياسة الادارة البريطانية في جنوب السودان ١٩٢٢ – ١٩٥٥ توصلنا الى النتائج الاتية :

١. مارست الادارة البريطانية في جنوب السودان ادواراً خبيثة ، وهي لاتمت بصلة الى اي صفة انسانية ، اذ قامت باستغلال ابناء الجنوب ابشع استغلال ، ولم تراع مشاعرهم ورغبتهم في العيش ببلد مستقلٍ ، بل على العكس سارعت الى خلق الفتن بين ابنائه .

٢. تعاونت الارساليات التبشيرية مع الحكومة البريطانية في تنفيذ السياسة البريطانية في الجنوب وعملت على منع تدريس اللغة العربية فيه ، بل أصبح تدريس اللغة الانكليزية السائد في الجنوب ، فضلاً عن انها منعت تدريس الدين الاسلامي واي شيء يمت الى الحضارة والثقافة العربية الاسلامية .

٣. عملت الادارة البريطانية في الجنوب على محو معالم الهوية العربية الاسلامية فيه من خلال اجبارها السكان على استبدال اسمائهم العربية بأخرى اجنبية وقد أصبحت أثار تلك السياسة سارية المفعول في الجنوب الى الوقت الحاضر .

٤. فضلت الادارة البريطانية التجار الاجانب على الشماليين ، ولذلك منعتهم من التواجد في الجنوب خشيةً ان يسهم اختلاط التجار الشماليين مع اخوانهم في الجنوب في تغيير قناعاتهم التي رسختها الارساليات التبشيرية في عقولهم ، وكانت توهمهم بكره الشماليين للجنوبيين وكان ذلك ادعاء باطلاً المراد منه احداث الفرقة فيما بينهم .

٥. اسهمت الادارة البريطانية مع الارساليات في اعداد كوادر جنوبية تمهيداً للقيام بالأنشطة السياسية التي تتوافق في طروحاتها مع سياسة الحكومة البريطانية في الجنوب.

٦. كان من نتائج السياسة البريطانية في الجنوب تكريس حالة التخلف في المجالين الاقتصادي والثقافي لدى أبنائه من خلال منعها التواصل بينهما ، لذلك عاشوا بحالة من العزلة عن محيطهم الخارجي .

٧. اثمرت السياسة البريطانية بحدوث تمرد الفرقة الاستوائية على الحكومة السودانية عام ١٩٥٥ ، وهو ما كانت تسعى الى تحقيقه في الجنوب ، وقد ارادت الحكومة البريطانية ان تلصق التهمة بالشماليين ، له بيد ان بريطانيا كانت السبب المباشر فيه ، وكان ذلك يعد بدايةً لخطوات الانفصال بين شطري البلاد .

الاحالات

[١] بدأت الثورة بانطلاق تظاهرات في الجامعات المصرية في ٩ أذار عام ١٩١٩ ، وكان هدفها المعلن الاحتجاج على قرار السلطات البريطانية بنفي سعد زغلول ورفاقه الى جزيرة مالطا ، وعلى قرار بريطانيا بمنع تشكيل وفد مصري لحضور مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩ ، للمطالبة بأنهاء الحماية البريطانية عن البلاد ، والاعتراف باستقلال مصر ، وتصدت القوات البريطانية للمتظاهرين باطلاق الرصاص مما ادى الى سقوط قتلى واصابات في صفوفهم ، واستمرت احداث الثورة الى شهر اب ... للتفاصيل عنها ينظر ، محمد عبد الرحمن حسين ، نضال شعب مصر ١٧٨٩ – ١٩٥٦ ، منشاة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٠ ، ص ٧٨ – ٨٥ .

[٢] محمد علي عمر ، الاستعمار البريطاني في مصر والسودان ، مجلة الرشاد ، السودان ، العدد ١٧١ ، ١٢ ايلول ١٩٩١ ، ص٣٧ – ٣٨ ؛ السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، وثائق رئاسة مجلس الوزراء في جمهورية مصر العربية ، ٢٣ يوليو ١٩٥٣ ، ص١١–١٢ .

[٣] جيوفاني فانتيني ، تاريخ الممالك النوبية القديمة والسودان الحديث ، الحديث ، الخرطوم ، د . ت ، ص ٢٣٧ .

[٤] هو اقامة الحواجز الرسمية بين الشمال و الجنوب لمنع التواصل بينهما تمهيداً لعزل الجنوب عن الشمال بشكل تام ، للتفاصيل عن القانون ينظر : بدر الدين مدثر ، البعث ومسألة الجنوب في السودان ، دار العروبة للطباعة ، لندن ، د . ت ، ص٢٥ – ٢٦ .

[٥] عايدة مجذوب كمال الدين ، الادارة البريطانية في السودان ١٩٢٥ – ١٩٥١ ، رسالة ماجستير ، غير منثورة ، جامعة النيلين ، ١٩٨٩ ، ص٢٥ .

[٦] جريدة الايام (السودان) ، العدد ٨١٥ ، ٢٩ حزيران ١٩٥٦ .

[٧] زكي البحيري ، التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان من الازمة المالية الى الاستقلال ١٩٣٠ – ١٩٥٦ ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص٦٥ ؛ ضاري رشيد ياسين ، تطورات السياسة الاخيرة لمشكلة جنوب السودان الملف السياسي ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ص٣ .

[٨] ولد في ١٥ تشرين الاول ١٨٨٢ بمدينة بيرشوفر البريطانية وتلقي تعليمه في مدرسة بيدفورد (Bed Ford) ، وتخرج من جامعة كامبردج (cambridoe) عام ١٩١٠ ، التحق بخدمة الحكومة البريطانية في السودان أبان الحكم الثنائي الا نجلو – مصري عام ١٩١٢ ، وفي عام ١٩١٥ اصبح مفتشاً بارزاً في الخرطوم ، وعين بمنصب المفوض السامي لفلسطين بين عامي ١٩٣٨ – ١٩٤٤ ، ترقى في ١٩ أيلول عام ١٩٦٩ ، ينظر .

[٩] Dic onary of Naonal Biography : 8 th supplement : 1961- 1970 Dictionary of uational Biography supplements , oxford , 1981 p.p 704 – 706 .

[١٠] محمد عمر بشير ، مشكلة جنوب السودان ، ترجمة هنري رياض وأخرون ، دار النهضة المصرية للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص٧٤ ، ٧٩ .

[١١] ابراهيم احمد العدوي ، يقظة السودان ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص٦٤ .

[١٢] محمد عمر بشير ، المصدر السابق ، ص٨٠ .

[١٣] عبد العظيم الديب ، جنوب السودان وصناعة التأمر ضد ديار المسلمين ، مكتب السنة لنشر التعليم ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٤٥ .

[١٤] حسان ريكان خلف ، الارساليات التبشيرية في جنوب السودان ١٩١٤ ، ١٩٦٤ ، مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية ، مج٤ ، ع٨ ، السنة ٤ ، جامعة سامراء ، ٢٠١٧ ، ص١٥٢ .

[١٥] عبد العظيم الديب ، المصدر السابق ، ص٤٧ .

[١٦] المصدر نفسة .

[١٧] محمد عمر بشير ، المصدر السابق ، ص٨٨ – ٩١ .

[١٨] تأسس المعهد في لندن عام ١٩٢٦ ، وكان مهمته دراسة اللغات الافريقية والاطلاع اكثر على الثقافة الافريقية وجغرافيتها وتاريخها ، وشارك المعهد في العديد من المؤتمرات والاجتماعات الخاصة بالقارة الافريقية ، ينظر :

Andew Roberts , The colonial Moment in Africa : Essays on The movement of minds and materials 1900 – 1940 ,Cambridge university , 1990 , p.p 58 – 59 .

[١٩] حسن مكي محمد احمد ، المشروع التنصيري في السودان ١٨٤٣ – ١٩٨٦ ، مكتبة افريقيا العالمية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص٤٩

[٢٠] سعد عباس النداوي ، النهضة القومية في القرن الافريقي ، مطبعة سعد النداوي ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص١٤ .

[٢١] حسن مكي محمد احمد ، المصدر السابق ، ص٤٩ .

[٢٢] حسان ريكان خلف ، المصدر السابق ، ص ١٥٥ .

[٢٣] محمد عمر بشير ، المصدر السابق ، ص٩١ .

[٢٤] جميلة سي قدير ، الدولة القومية والنزاعات العرقية في افريقيا ، دراسة حالة السودان ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، ١٩٩٢ ؛ ص١٦ ؛ محمد عمر بشير ، المصدر السابق ، ص١٨٣ .

[٢٥] محسن محمد ، مصر والسودان الانفصال بالوثائق السرية البريطانية – الامريكية ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص٢٩٢.

[٢٦] ينظر المذكرة : محمد عمر بشير ، المصدر السابق ، ص١٨٤ – ١٨٥ .

[٢٧] محسن محمد ، المصدر السابق ، ص٢٩٣ .

[٢٨] زكي البحيري ، المصدر السابق ، ص٢٦٩ .

[٢٩] محمد عمر البشير ، المصدر السابق ، ص١٨٥ – ١٨٦ .

[٣٠] المصدر نفسة ، ص ١٠١ – ١٠٣ .

[٣١] بهاء الدين مكاوي محمد قبلي ، تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجاً ، مركز الراصد للدراسات ، الخرطوم ، ٢٠٠١ ، ص١٧٩ .

[٣٢] عبدة مختار موسى ، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص٩٦.

[٣٣] حسان ريكان خلف ، المصدر السابق ، ص١٤٩ .

٣٤ سياسي بريطاني ولد في ٢٩ تموز عام ١٨٨٢ بمقاطعة كنت (Kent) جنوب شرق انكلترا ، اكمل دراسته في المدينة ذاتها ، وتخرج برتبة ملازم ثان من كلية هامشير (Hampshire) عام ١٩٠٠ ، وعمل في جنوب افريقيا خلال حرب البوير الثانية عام ١٩٠٢ وتنقل في اماكن اخرى حتى عين حاكماً على السودان (١٩٣٤ – ١٩٤١) ، للتفاصيل ينظر : leslie Stephen and sir Sidney lee , The dic onal Biograhy , vol 31 , oxford university press , 1990 , p .p 214-215 .

[٣٥] محمد سلامة النحال ، نضال شعب السودان خلال قرن من الزمان ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ١٢٣ .

[٣٦] Thomas . T. spear and Isarian . kimambo , East African Expressions of Christianity , ohio , 1999 . p . 32 .

[٣٧] Ibid .

[٣٨] للتفاصيل عن الاحتلال الايطالي للحبشة وتداعياته ينظر : صلاح الدين ابراهيم محمد زكي ، الاستعمار الايطالي في الحبشة في الفترة من ١٩٣٥ الى ١٩٤١ ، الشركة المتحدة للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٨٣ .

[٣٩] Thomas .T. spear and Isaia N .kimambo , op . cit , p. 34.

[٤٠] ناصر السيد ، تاريخ السياسة والتعليم في السودان ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، ١٩٩٠ ، ص٨٠ ،

[٤١] غالب حامد النجم ، تطور الحركة الوطنية في السودان ، ١٩٢٤ – ١٩٥٦ ، منشورات مكتبة التحرير ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص١٤٩ .

[٤٢] محمد محمد قلندار ، جنوب السودان مراحل إنهيار الثقة بينه وبين الشمال ، ١٩٥٥ – ١٩٨٣ ، دار الفكر دمشق ، ٢٠٠٤ ، ص١٠٦ .

[٤٣] غالب حامد النجم ، المصدر السابق ، ص١٥٠ .

[٤٤] زاهر رياض ، استعمار افريقيا ، وزارة الثقافة والاثار القومي ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص٢٦٧ ؛ غالب حامد النجم ، المصدر السابق ، ص١٥٠ .

[٤٥] تأسس الحزب عام ١٩٥١ ، وترأسه بوث ديو وعبد الرحمن سولي ، وقد التف الجنوبيون حولهُ بعده ممثلاً لهم ، خاض الحزب الانتخابات عام ١٩٥٣ ، فحصل على تسعة مقاعد في مجلس النواب من اصل ٢٤ مقعداً كانت مخصصة للمديريات الجنوبية ، وكان الحزب المحرض على احداث الجنوب التي شهدتها ، ومع بداية عام ١٩٥٥ توسع الحزب وانضم اليه جماعة من المثقفين الجنوبيين واستطاع ان يرغم الوزراء الجنوبيين على الاستقالة من الاحزاب الشمالية ، وقد استبدل اسمهُ بأسم (حزب الاحرار) في محاولة منة لدفع الشمالين للانضمام إليه ، ولكنه فشل في مسعاه ، فرجع الى الاسم القديم . ينظر : محمد ابو القاسم حاج حمد ، السودان المأزق التاريخي وأفاق المستقبل ، دار الحكمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص٢٦٤ .

[٤٦] عبد القادر اسماعيل السيد ، الاصوليه المسيحية وأزمة الهوية في السودان ، مؤسسة الطوبجي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص٦١ .

[٤٧] محمود محمد قلندار، المصدر السابق ، ص١٠٨ .

[٤٨] المصدر نفسه .

[٤٩] منصور خالد ، الازمة السياسية في السودان وطريق المستقبل في السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد ٩٤ ، ١٩٨٨ ، ص١٨٤ – ١٨٥ .

[٥٠] تأسس الحزب في شباط عام ١٩٤٥ بزعامة عبد الرحمن المهدي ، واتخذ من شعار (السودان للسودانيين) كمنهج للعمل السياسي في سبيل استقلال السودان ، وبعد استقلال السودان عام ١٩٥٦ اصبح الحزب ذو نفوذ من بين الاحزاب السودانية الاخرى . للتفاصيل ينظر : منى حسين عبيد الشمالي ، حزب الأمة ودوره في الحياة السياسية السودانية ١٩٤٥ – ١٩٨٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ .

[٥١] عبد القادر اسماعيل السيد المصدر السابق ، ص٢٧٣ .

[٥٢] منصور خالد ، المصدر السابق ، ص١٨٧ .

[٥٣] سامي أمين ، النفوذ الامريكي في مصر وثورة يوليو ، مجلة الطليعة المصرية ، العدد ٢٧ ، السنة الثامنة ، القاهرة ، يوليو/تموز ١٩٦٦ ، ص٢٩ .

[٥٤] حسن العطار ، الوطن العربي ، مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٦٦ ، ص٥٦ .

[٥٥] بثينة عبد الرحمن التكريتي ، نشأة وتطور الفكر الناصري ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص٤٣ – ٤٥ .

[٥٦] U.S.S.D.E.I.F.A , 1950 – 1954 , Secret information from J.s ambassador caffery , cairo tostate departnet on November 3rd , 1952 . film 23 , p. 127 .

[٥٧] تم تعينه سفيراً لبريطانيا في القاهرة في شهر نيسان ١٩٥١ خلفاً للسير رونالد كامبل ، ينظر : حسان ريكان خلف ، العلاقات المصرية السودانية ١٩٥٢ – ١٩٧٠ ، دار الوان للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠١٩ ، ص٤٧ .

[٥٨] ينظر : وثيقة اتفاق السودان في : عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، دار المعارف ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص٥٢٧ – ٥٣٠ .

[٥٩] وليد حمدي الاعظمي ، قضايا عربية في وثائق الخارجية البريطانية ، وثيقة رقم ٩٦٩٣١/٣٧١ fo ، مجلة الدستور ، العدد ٣٢٥ ، ١٩٨٤ ، ص٣٤ .

[٦٠] ولد الصديق ميلود ، الانقسام الاجتماعي وأثره في بنية الاحزاب السياسة ، مركز الكتاب للطباعة والنشر ، الخرطوم ، ٢٠١٣ ، ص٢٣٩ .

[٦١] المصدر نفسه .

[٦٢] جيمس روبرتسون ، السودان من الحكم البريطاني المباشر الى فجر الاستقلال ، ترجمة ، مصطفى عابدين الخانجي ، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص٢٣٤ ؛ ولد الصديق ميلود ، المصدر السابق ، ص٩٤ .

[٦٣] جيمس روبرتسون ، المصدر السابق ٢٣٥ .

[٦٤] تيم نبلوك ، صراع السلطة والثروة في السودان ، ترجمة الفاتح التجاني ومحمد علي جادين ، دار الخرطوم للطباعة والنشر ، الخرطوم ، ١٩٩٤ ، ص٣٩ .

[٦٥] احمد ابراهيم دياب ، الهوية السودانية عبر التاريخ ، مطبعة الفجيرة الوطنية ، الامارات ، ٢٠٠٢ ، ص٥٣ – ٥٤ .

[٦٦] بينتر ودورد ، السودان الدولة المضطربة ١٨٩٨ – ١٩٨٩ ، ترجمة محمد علي جادين ، مركز محمد عمر البشير للطباعة والنشر ، أم درمان ، ٢٠٠٢ ، ص١٠٧ .

[٦٧] ابراهيم عكاشة علي وآخرون ، النشاط التنصيري في افريقيا ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، الخرطوم ، ٢٠١٠ ، ص٢٨٥ ؛ احمد ابراهيم دياب ، المصدر السابق ، ص٥٣ .

[٦٨] جريدة الدستور (بغداد) ، العدد ١٥٥ ، ٢٢ شباط ٢٠٠٤ ؛ جريدة الوطن (الكويت) ، العدد ٤٠١٦ ، ٢٤ تشرين الاول ١٩٨٦ .

[٦٩] قتيبة عبد العظيم كاظم ، مشكلة السودان في عهد نميري ، مكتبة مدبولي القاهرة، ٢٠١١ ، ص٣٩ – ٤٠ .

[٧٠] عبد اللطيف كريم الزبيدي ، مشكلة جنوب السودان ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد القائد المؤسس (الملغى) الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٥ ، ص٢٠٦ .

[٧١] سياسي سوداني ولد في مدينة ام درمان عام ١٩٠١ ، اكمل تعليمه الاولي والمتوسط بمدينة مدني ، أصبح سكرتيراً لعلي الميرغنى عام ١٩١٩ ، حصل على شهادة البكالوريوس من الجامعة الامريكية في بيروت عام ١٩٣٠ ، انتخب عام ١٩٣١ سكرتير النادي الخريجين ورئيساً له عام ١٩٣٤ ، وفي كانون الثاني ١٩٥٤ اصبح رئيساً لأول وزارة سودانية ثم رئيساً للوزراء بعد الاستقلال عام ١٩٥٦، انتخب عام ١٩٦٥ رئيساً لمجلس السيادة ، توفى في أب عام ١٩٦٩ ، ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج١ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط٣ ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص١٩٠ ؛ للتفاصيل ينظر : بشير محمد سعيد ، الزعيم الازهري وعصره ، مطبعة القاهرة الحديثة للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

[٧٢] 1955 – 1972 , London , 1977 , p.p . 42 – 43 .
Fdgar O. balance , the secret war in the sudan

[٧٣] محمد ابو القاسم حاج حمد ، المصدر السابق ، ص٢٦٨ .

[٧٤] عبد اللطيف كريم الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٢٠٦ ؛ للتفاصيل عن اتهام مصر في أزمة الجنوب السوداني ينظر : حلمي محمد القاعود ، الضياع الثاني للسودان ، مجلة المجتمع ، العدد ١٦٠٤ ، حزيران ٢٠٠٤ على الموقع الآتي : . http / www . almujamaa – mag . com

[٧٥] محمد احمد محجوب ، الديمقراطية في الميزان ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص٢١٢ .

[٧٦] جريدة الدستور (بغداد) ، العدد ١٥٥ ، ٢٢ شباط ٢٠٠٤ .

[٧٧] حسين محمد احمد شرفي ، صور من الأداء الاداري في السودان ١٩٤٢ ، مطبعة جامعة الخرطوم ، الخرطوم ، ١٩٩٢ ، ص ٩٦ – ٩٧ .

[٧٨] سعد الدين ابراهيم ، مصر و الوطن العربي ، مجموعة مقالات تحليلية ، منتدى الفكر العربي ، عّمان ، ١٩٩٠ ، ١٤٢ .

[٧٩] عبد اللطيف كريم الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٢٠٧ .

[٨٠] مدثر عبد الرحيم ، الامبريالية والقومية في السودان دراسة للتطور الدستوري والسياسي ١٨٩٩ – ١٩٥٦ ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ١٩٥ – ١٩٦ .